الدكتور نوح الهرموزي مدير مشروع منبر الحرية لـ 14 أكتوبر :

قيم التقدم إنسانية وتكريسها مدخل أساسي للتنمية

الفكر الإنساني لا يجب أن تكون له حدود أو قيود

اختتمت مؤخرا بالعاصمة اللبنانية بيروت أشغال الدورة الثانية من الجامعة الصيفية لمشروع منبر الحرية. الجامعة التي عرفت مشاركة أكثر من أربعين باحثا عربيا حملت شعار "العالم العربي وتعثر استراتيجيات التنمية/مقاربات في الفكر والممارسة". الدورة التي امتدت فعالياتها من السادس والعشرين من سبتمبر إلى الأول من الشهر الجاري تمثل رابع جامعة صيفية ينظمها مشروع منبر الحرية، ومن أجل التعرف على أهداف المشروع وخلفيته وطرق اشتغاله نحاور في هذا اللقاء رئيس المشروع الدكتور نوح الهرموزي.

حاوره/عزيز مسواط

شكلت الدورة الأخيرة من الجامعة الصيفية لمنبر الحرية ببيروت رابع فعالية تجمع باحثين وخبراء عرب لتدارس إحدى قضايا العالم العربي. في اعتقادكم هل هذا النوع من الأنشطة يمكن أن يشكل مساهمة ما في حل مشاكل العالم العربي المعقدة؟

- بالتأكيد يشكل تنظيم الجامعات الصيفية التي يلتقي فيها الباحثون العرب من أجل نقاش قضية تهم الإنسان العربي، محطة علمية تأسيسية لمقاربات جديدة لقضايا العالم العربي. فمن جهة، نسهر على ضمان تعدد التخصصات العلمية للباحثين والمحاضرين المشاركين. ومن جهة أخرى نتيح الفرصة للشباب العربي للالتقاء وتبادل الآراء والخبرات. وتمثل هذه الآلية إحدى المنهجيات المهمة لتجسيد شعار منبر الحرية الثابت الهادف إلى الإعلاء من شأن الإنسان الحر. ولتجسيد هذا الشعار على أرض الواقع فإن مبادئ مشروع منبر الحرية كمنظمة تعليمية تتمثل في نشر ودمقرطة أدبيات الحرية وإيجابياتها في عالمنا العربي. ومن أجل تحقيق هذه الغاية يشتمل المشروع على مجموعة من الوسائل الأخرى لإنتاج المعرفة وتعميمها، إذ نقوم في مشروع منبر الحرية بدعم تعميم أدبيات الحرية عبر الترجمة والتأليف، بالإضافة إلى ذلك نسعى إلى دعم المقاربات العلمية لقضايا العالم العربي عبر خلق نقاش فعال حول أهم قضايا العالم العربي الإسلامي من خلال الندوات والورشات العلمية التي نستدعي لها خيرة الباحثين والأكاديميين العرب.

لأكثر من مائة سنة والعالم العربي يطرح السؤال ذاته لماذا تخلفنا وتقدم الآخرون ؟ ألا تقومون في منبر الحرية باجترار السؤال ذاته؟

- أتفق معكم بأن السؤال المطروح صار روتينيا لمدة مائة عام، أي منذ طرحه رواد ما يسمى بالنهضة، لكني أعتقد أن المشكلة ليست في طرح السؤال وإنما في طبيعة الإجابات، وما يترتب عنها من مناهج واستراتيجيات للحل.

وبهذا الخصوص، أشير إلى تفصيل مهم جدا وهو أن المقاربات التي عولجت بها قضايا التخلف ظلت نمطية وعقيمة، لأنها لم تأخذ في الحسبان ضرورة تحرير طاقات الإنسان ودفعه إلى المبادرة الحرة والخلق والإبداع. فمن خلال التجربة التاريخية يتأكد جليا أن الشعوب التي تمتعت بقدر معين من الحرية استطاعت أن تكون أكثر خلقا وأكثر إبداعا. ومن هذا المنطلق فإننا في منبر الحرية نؤمن بأن تنمية المواطن الحر والمبادر والمنتج يعد مدخلا رئيسيا لكل تنمية. و بالنتيجة فإن الفقروالحرمان وغيرهما من الإشكاليات تصير بحكم الضرورة في حكم كان عندما يتم تحرير طاقات الإنسان من القيود المفروضة عليه. وكما يدل عليه اسمنا " منبر الحرية" فإننا نضع الحرية في قلب اهتماماتنا، ونعتقد أن الحلول المقترحة للعالم العربي يجب أن ترتكز على الحرية في شقها السياسي والاجتماعي وأيضا العقائدي، فمعظم الدراسات أثبتت وجود علاقات سببية مابين عدد من الحريات والتقدم الاقتصادي في التجارب الإنسانية التي سبقتنا إلى النهضة والتطور والتنمية. كما أن الحريات السياسية في إطار دولة الحق والقانون وفي إطار دولة تحترم حقوق الملكية وتدافع عنها وتكرس مبدأ المحاسبة والمساءلة ترتقي بالشعوب في سلم التقدم والازدهار. وبطبيعة الحال تبقى الحرية الدينية ركيزة من ركائز احترام حقوق الغير ووسيلة لتحقيق التعايش السلمي.

في الدورة الأخيرة لمنبر الحرية ببيروت ركزتم كثيرا على القيم الثقافية المعرقلة لسيرورة التنمية، لكن ألا توجد قيم عربية إسلامية مسعفة على التنمية ؟

- الدورة الأخيرة التي انعقدت ببيروت ما بين ٢٦ أيلول المنصرم و الأول من أكتوبر الجاري شهدت مقاربات متعددة التخصصات لإشكالية التنمية، وحضرها باحثون عرب مرموقون من قبيل الخبير الدولي والباحث العربي من مصر البروفسور طارق حجي.بالإضافة إلى البروفيسور الكويتي شفيق الغبرا والدكتور إدريس لكريني من جامعة القاضي عياض بالمغرب. كما حضرت الباحثة المصرية سنية البهات. وبالنظر إلى تخصصات المحاضرين يبدو جليا تعدد التخصصات. وبالتالي فإن معالجة كل محاضر للقضية المطروحة تخضع لبحثه وتخصصاته واعتباراته العلمية الذاتية. أما بخصوص التركيز على قيم ثقافية معينة في المحاضرات، فالواقع يثبت أن السلوكيات الثقافية بمعناها الأنتروبولوجي لشعب من الشعوب تشكل إما حافزا للتقدم أو معرقلا له. من هنا فإن الكشف عن الخلل وتشخيصه يشكل نصف العلاج. وإذا تأملنا جيدا في نماذج البلدان التي نجحت في المضي قدما في مسلسل التنمية سنكتشف أنها تشترك في مجموعة من القيم الإنسانية من قبيل تقديس العمل، والجدية، وروح المسؤولية، والحرية، وثقافة التجويد وغيرها. نخلص إلى القول إذن إن ثقافة التقدم ثقافة إنسانية وإن كان العالم العربي عاجزا عن اللحاق بركب التقدم الإنساني فبسبب سيادة قيم الاتكالية والعجزوتبرير الفشل وعدم تحمل المسؤولية وغيرها. طبعا إلى جانب عوائق أخرى.

إننا نومن في منبر الحرية إيمانا عميقا بأنه لا تقدم بدون تحرير طاقات وقدرات المجتمع.وهذا التحرير يقتضي الإعلاء من قيم التقدم وتشخيص وعلاج قيم التخلف عبر العمل على تغيير الذهنيات وهو تغيير يحتاج إلى أمد طويل. ودورة الجامعة الصيفية لمنبر الحرية المنتهية ببيروت تشكل نقطة في خضم ضخم من المجهود الذي يجب أن يتكامل مع أطراف أخرى، من أجل تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في تقليص الفجوة الحضارية المتسعة بيننا وبين باقي شعوب الأرض.

عمليا ماذا يضيف منبر الحرية لكل هذه المنظمات والهيئات الرسمية وغير الرسمية ذات الأهداف المشتركة وهل لدى المنبر مشروع أو إستراتيجية من شأنها أن تغير من الواقع المتردي؟

- تجربة منبر الحرية تجربة استثنائية بالنظر إلى عدة اعتبارات. فبخصوص الإضافات العملية فهي كثيرة إذ أنجزنا لحد الآن ترجمات لأهم الأدبيات الكلاسيكية للحرية ووصل عدد الكتب المترجمة في سنتين إلى ٨ كتب ناهيك عن العديد من الورشات والندوات العلمية والمؤتمرات الاقتصادية، بالإضافة إلى الجامعات الصيفية التي صارت تقليدا سنويا متميزا في العالم العربي، من حيث النوع والكيف. وتأتي أهمية هذا العمل من أن منبر الحرية ليس منظمة رسمية، وليس أيضا أداة تنفيذية، وإنما فضاء للحوار العلمي وفضاء لطرح مقاربات بديلة. لذلك فأمام التعقيد الكبير الذي تتميزبه إشكاليات العالم العربي فإن منبر الحرية يسعى جاهدا إلى المساهمة بقدر معين من أجل المساهمة ولو بالنزر القليل في فتح أعين الفاعل السياسي العربي على مقاربات إنسانية جديدة. في منبر الحرية نرفض حالة التيئيس التي وصل إليها البعض بخصوص الاعتقاد بأننا استنفدنا جميع الحلول لمشاكل العالم العربي، لأن الفكر الإنساني لا يجب أن تكون له حدود أو قيود. ويجب أن يكون دائم البحث عن الحلول وعدم الارتكان والخنوع ..

المشاركات في ندوة الحقوق الدستورية والقانونية للمرأة بعدن لـ 14 أكتوبر :

المطالبة بوضع قانون يحمي الصغيرات من الزواج والمفاخذة (الشرعية)

سمارة عراسي

ناهد محمد عبد الله

نوال أحمد

إنصاف عراسي

إعادة النظر في قانون العمل وخاصة سنوات خدمة المرأة

لقاءات/ ذكرى جوهر

نظم مركز التدريب النفطي بوزارة النفط والمعادن ندوة عن الحقوق الدستورية والقانونية شارك فيها ٥٠ مشاركة من موظفات شركة مصافي عدن.

وتهدف الندوة إلى التوعية القانونية للمرأة خصوصاً ومدى أهميتها لقطاعات الشعب والأجهزة الحكومية والمعنيين بحقوق الإنسان والمرأة ذاتها وكذلك التعريف بالمعوقات.

واستعرضت الندوة أهم المبادئ القانونية المشتركة لحماية حقوق الرجل والمرأة معاً سواء كان مصدرها وطنياً أم دولياً ثم استعرضت المبادئ الخاصة بحقوق المرأة سواء أكان مصدرها وطنياً أم دولياً.

(١٤ أكتوبر) التقت بعدد من المشاركات في الندوة فإلى التفاصيل الحصيلة:

الأخت/ سمارة عراسي مديرة تنمية المرأة بشركة مصافي عدن قالت أن الندوة أقامتها إدارة مركز التدريب النفطي بالاشتراك مع تنمية المرأة في وزارة النفط والمعادن وبالتنسيق مع الموظفات والعاملات بشركة مصافي عدن لمناقشة القوانين الخاصة بالمرأة.

وأوضحت أن هذه القوانين تهم المرأة وخاصة قانون العمل وقانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية.

وأضافت: النقاش كان ممتازاً وخاصة لقانون العمل الذي ينص على امتداد سنوات الخدمة إلى ٣٥ بدل أن كان في السابق ٣٠ سنة.

أما الأخت/ أنصاف عراسي مديرة مكتب المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن فقالت: إن المرأة اليمنية مهملة ومظلومة كثيراً لأنه توجد قوانين غير مناسبة لها.

وأضافت: المرأة عندما تتزوج وهي في سن صغيرة وتكبر يتركها زوجها ويتزوج عليها بنتاً أصغر منها سناً وتسألت إلى أين تذهب هذه المرأة ولمن تلجأ لأن بعض النساء يطردن من بيوتهن فلابد من إصدار قانون يحمي حقوقها وخاصة حقها في السكن إذا تزوج عليها الزوج.

أما الأخت/ ناهد محمد عبد الله مديرة تنمية المرأة بمديرية البريقة فقالت: إن هذه الندوة ناقشت زواج القاصرات بكل استفاضة وحملت الأب والأم معاناة طفلته الصغيرة التي أجبرت على الزواج.

وأضافت: أن هذه الظاهرة منتشرة في اليمن بشكل كبير جداً ونحن نطالب بإصدار قوانين تمنع زواج القاصرات وتروع الأب في حال تزويج ابنته الصغير.

الأخت/ نوال أحمد عمر قالت من جانبها إن هذه الندوة ناقشت قضايا المرأة والتشريعات في الدولة من حيث التطبيق حيث أنها لا تطبق بشكل جيد وفي الوقت نفسه هناك مشاكل ما زالت تواجه المرأة اليمنية عند زواجها من أجنبي والمرأة في كل الدول تعاني من مشاكل جنسية وكثير من الأطفال يعانون من قوانين الإقامة سواء تزوجت الأم أجنبي أو عربي.

أما الأخت/ عينا حيدر المقدار محامية ومسؤولة الدائرة القانونية في اتحاد نساء اليمن فقالت : إن هذه الندوة كانت لها أهداف كبيرة أهمها تعريف المشاركات بالحقوق الدستورية والقانونية المتعلقة بالمرأة حتى يكون هناك نوع من الاستنارة التي تمكن المرأة من التعرف بحقوقها باعتبارها جزءاً من أبناء الوطن ولا يقل أهمية.

وأضافت نحن على أبواب الانتخابات ولابد من أن نوعي الأخوات في المصافي أو غيره بأهمية المشاركة في الانتخابات كمرشحات أو ناخبات أو منتخبات وغيرها من القوانين التي تم وضعها وتم شرحها من قبل المحاضر التي أفادت المشاركات حيث تعرفن على الحقوق والواجبات.

أمن واستقرار اليمن مهم لأمن واستقرار المنطقة والسلم الدولي

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية